

البرنامج التنفيذي لمذكرة التفاهم في مجالات العمل الموقعة

بين حكومة المملكة الأردنية الهاشمية ممثلة بوزارة العمل و حكومة المملكة العربية السعودية
ممثلة بوزارة الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية

للعامين 2024-2023

إنطلاقاً من أواصر الأخوة بين حكومة المملكة الأردنية الهاشمية و حكومة المملكة العربية
السعودية و ورغبة منهما في تطوير التعاون العمالي بينهما والاستمرار في تنفيذ مجالات التعاون
التي تضمنتها مذكرة التفاهم في مجالات العمل الموقعة بتاريخ 2015/1/13م فقد اتفق الطرفان
على تمديد البرنامج التنفيذي و كمرحلة ثانية وذلك خلال الفترة 2024-2023.

أولاً: مجالات الخدمات العمالية وبرنامج نطاقات :

- أ- استعراض تجربة المملكة العربية السعودية في برنامج نطاقات عن طريق إقامة ورشة عمل
للمختصين لدى الجانبين، وتشمل المحاور التالية:
 - التعرف على برنامج نطاقات من حيث طريقة تنفيذه إلكترونياً وفنياً، واستعراض أبرز
مخرجاته وبحث إمكانية استعادة وزارة العمل في المملكة الأردنية الهاشمية منه.
 - استعراض الآليات التي تم على أساسها تطوير فكرة برنامج نطاقات
- ب- استعراض تجربة المملكة الأردنية الهاشمية في التعامل مع العمالة المنزلية بما في ذلك تجربة
التأمين على العمالة والإيواء.
- ج- اطلاع الجانب الأردني على تجربة المملكة العربية السعودية في برنامج (مساند).
- د- استعراض تجربة وزارة الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية في المملكة العربية السعودية في
التعامل مع الشكاوى والتظلمات وخدمة العملاء.

ثانياً: مجالات التفتيش والسلامة والصحة المهنية:

إعداد برنامج يشمل الدورات التدريبية والندوات بما يضمن استفادة الطرفين، وتنفيذ برنامجين في كلا البلدين، لتطوير المهارات والمعارف في مجالات تفتيش العمل والسلامة والصحة المهنية وفقاً للمعايير العالمية للتفتيش ومتطلبات المواصفة القياسية ISO/IEC17020.

ب- تأهيل عدد 6 من المفتشين بناءً على معايير محددة وواضحة، على العمليات التفتيشية لدى البلدين.

ج - استقبال عدد 2 مستشارين مختصين بالتفتيش لمدة شهرين من كلا البلدين لتبادل الخبرات في هذا المجال.

د- تبادل المعلومات والخبرات والإحصاءات وتبني أفضل التجارب الناجحة والممارسات في مجال تفتيش العمل والسلامة والصحة المهنية عبر عقد ورش عمل لدى كلا البلدين.

ثالثاً: مجالات تسوية الخلافات/ النزاعات العمالية:

أ- تبادل المعلومات والقوانين والنظم المتعلقة بالخلافات/ النزاعات العمالية الفردية

ب- إعداد برنامج بالدورات التدريبية والندوات والمؤتمرات لتطوير المهارات والمعرفة في مجالات علاقات العمل والتركيز على تأهيل الوسطاء أو المصلحين أو المفاوضين من كلا البلدين في هذا الصدد وتنفيذ برنامجين تدريبيين خلال هذا العام حسب الموارد والإمكانات المتاحة للطرفين.

ج- إعداد وتأهيل عدد 6 من الوسطاء أو المصلحين أو المفاوضين القائمين على التسوية الودية للخلافات العمالية / النزاعات العمالية بين البلدين حسب الموارد والإمكانات المتاحة للطرفين.

رابعاً: يقدم كل طرف دعوة للطرف الآخر لحضور المؤتمرات التي تعقد في مجالات العمل المختلفة في كلا البلدين حسب المبادرات من كل جانب والإمكانات والموارد المتاحة.

أحكام ختامية

خامساً: يتحمل كل طرف مرسل تكاليف الزيارة كاملة بما فيها نفقات السفر، ونفقات الإقامة، والتنقلات الداخلية.

سادساً: يدخل هذا البرنامج التنفيذي حيز النفاذ اعتباراً من آخر إشعار - كتابة - عبر القنوات الدبلوماسية، يفيد بإكتمال الإجراءات النظامية اللازمة لدى أي من الطرفين .

سابعاً: 1. تكون مدة البرنامج التنفيذي (24) شهراً من تاريخ دخوله حيز النفاذ.

2. لأي من الطرفين إنهاء أو تعديل هذا البرنامج التنفيذي، وذلك عبر إشعار الطرف الآخر كتابةً - عبر القنوات الدبلوماسية - برغبته بالإنتهاء أو التعديل قبل ستة أشهر من انتهاء مدته على الأقل.

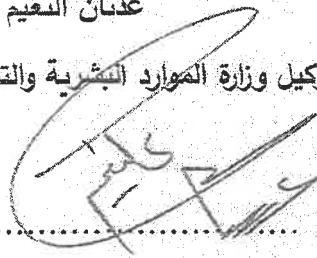
ثامناً : يتكون هذا البرنامج التنفيذي من ثمانية مواد بما فيها هذه المادة، وعليه فقد جرى توقيع هذا البرنامج التنفيذي بين الطرفين من نسختين أصليتين باللغة العربية في عمان - المملكة الاردنية الهاشمية بتاريخ 2023/9/17 ميلادي الموافق 2 ربيع الاول 1445 هجري، ولكل منهما نفس الحجج القانونية.

وتسلم كل طرف منهما نسخة أصلية واحدة.

عن حكومة المملكة العربية السعودية

عدنان النعيم

وكيل وزارة الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية



عن حكومة المملكة الأردنية الهاشمية

فاروق الحديدي

أمين عام وزارة العمل

